اساليب الإرهاب البحري
وتأثيرها على امن امدادات الطاقة

م.م. عبد الرحمن محمد عيسى
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

اساليب الإرهاب البحري وتأثيرها على امن امدادات الطاقة

م.م. عبد الرحمن محمد عيسى
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2023/11/15، تاريخ: الارجاع: 2023/11/30، تاريخ الموافقة: 2023/12/18

لقد أسهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في إحساس السلطات الأمريكية بالخوف من الإرهاب البحري. وبدأوا يدرسون كيف يمكن أن تتطور الأدوات التي يستخدمها الإرهابيون في عملياتهم، فبعد استخدام شاحنات وطائرات، من الممكن أن يوظف الإرهابيون السفن والحاويات في شن هجماتهم، كما زادت المخاوف الأمريكية من احتمال أن يكف الإرهابيون عن استخدام المتفجرات التقليدية، ويتجهوا الى استخدام "الأسلحة الكيميائية، أو البيولوجية، أو الإشعاعية، أو النووية"، أو NRBC، وأصبح المحللون واثقين من أن الهجمات الإرهابية ستتم فيما بعد باستخدام القنبلة الاشعاعية أو "bmoB ytriD".

الكلمات المفتاحية: الارهاب، الارهاب البحري، امدادات الطاقة.

The events of September 11 contributed to the US authorities' sense of fear of maritime terrorism. They began to study how the tools used by terrorists in their operations could be developed. After using trucks and planes, terrorists could employ ships and containers to launch their attacks. American fears also increased the possibility that terrorists would stop using conventional explosives and move toward... to the use of “chemical, biological, radiological, or nuclear weapons,” or CBRN, and analysts became confident that terrorist attacks would later be carried out using a radioactive bomb or "Dirty Bomb".

Keywords: terrorism, maritime terrorism, energy supplies

المقدمة

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم أمن الطاقة الذي أضحى مؤخرًا مصطلحا واسعا متعدد الأبعاد وينطوي على جملة الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة؛ لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموها الاقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرار هذا النمو وتعزيز المكانة الدولية.

تحتل مصادر الطاقة عموما، والنفط خصوصا؛ أهمية متعاظمة لدى المجتمعات الصناعية الكبرى، ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فحسب، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، ولا سيما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة. فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي – باستثناء روسيا – تُعاني نقصا في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي)؛ ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي، ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية والآمنة في الدول الصناعية الكبرى – وعلى رأسها الولايات المتحدة – بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية، في ظل تنافس القوى الصاعدة، في مقدمها الصين والهند، فضلا عن الدول الصناعية الكبرى الأخرى، للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالندرة مع تزايد الاستهلاك العالمي؛ احتلت قضية «أمن الطاقة للدول الصناعية الكبرى أهمية متعاظمة مع مرور الوقت.

حظي الإرهابُ البحري باهتمامٍ دولي أكبر في أعقاب هجمات 11 سبتمبر. ورغم أن القرصنةَ مشكلةٌ قديمة، فإن استهدافَ السفن في أعالي البحار من قبل تنظيم القاعدة، عندما هاجم المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في ميناء عدن في أكتوبر 2000، كان شكلًا مختلفًا. المعلومات التي عُثر عليها في مخبأ أسامة بن لادن في أبوت آباد في باكستان، عقب مقتله على يد القوات الخاصة الأمريكية في 2 مايو 2011، إضافة إلى أجهزة التخزين الرقمية التي عُثر عليها عندما ألقت السلطات الألمانية القبض على مقصود لودين، إرهابي نمساوي من أصول باكستانية، في برلين عقب ذلك بأسبوعين، كشفت الاهتمامَ المتناميَ لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وفروعه، بتنفيذ هجماتٍ تستهدف الملاحةَ البحرية.

كما يمثل الإرهاب البحري تهديدًا مرهقا لكل من السفن المدنية والعسكرية ، ويتضاعف التهديد بسبب التعاون بين المجرمين والإرهابيين، فالجماعات الإرهابية طورت معرفتها بتكنولوجيات الملاحة الحديثة على نحو ملحوظ، وابتكرت تكتيكات جديدة لتحدّى القوات البحرية، وشنت هجومًا ناجحًا على ناقلات النفط وسفن أخرى، بالإضافة لتنفيذها عمليات استهدفت سفنا حربية تخضع لحماية مشددة، والبنى التحتية للموانئ ومحطات تسليم النفط. ويمثل ضمان أمن سلاسل التوريد البحرية من الخلل مهمة عالمية مستمرة، ويستلزم إطار الأمن البحري اتخاذ تدابير متعددة الأطراف لمكافحة الجماعات المسلحة من غير الدول في البحار، وتشمل هذه التدابير دوريات حراسة مشتركة في البر والبحر والجو، وإجراء تمارين بحرية وتنظيم ندوات وإدارة أزمات وتقاسم المعلومات الاستخباراتية، والتدريب وبناء القدرات.

اهمية البحث: تسليط الضوء على الأهمية الإرهاب البحري واهم الحوادث البحرية في البحار والمحيطات والمضائق البحرية ومدى تأثيرها على امن امدادات الطاقة.

اشكالية البحث: إن عملية تهديد أو إغلاق أو إعاقة السير العادي للملاحة في مضيق تعتبر مشكلة استراتيجية ذات أبعاد أمنية معقدة، خاصة في ما يتعلق بأمن امدادات الطاقة لما له من تأثيرات بالغة على باقي القطاعات الحساسة الضامنة لبقاء الدولة، خاصة القطاع الاقتصادي، وعليه يتطرق البحث إلى تحليل المشكلة محاولًا الوصول إلى الاساليب التي تتبعها الجماعات الارهابية للتأثير على امن امدادات الطاقة.

فرضية البحث: ان ضمان أمن امدادات الطاقة بشكل مستقر يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي للدولة، اذ ان أي تهديد لتلك المضايق والممرات يُمثل تهديدًا صريحًا لأمنها واستقرارها وازدهارها ولصناعتها النفطية بشكل خاص، ولذلك يجب ان تقوم الدولة بالتنسيق مع الدول في المنطقة من اجل التخلص من الهجمات والاعتداءات الارهابية، وذلك يعزز من تجارتها واقتصادها وتنميتها بما يحقق مصالح الشعب.

مناهج البحث: تم الاستناد الى المنج التاريخي، ومنهج التحليل النظمي، ومنهج دراسة الحالة.

المحور الاول: مفهوم الإرهاب البحري

اولا: تعريف الإرهاب البحري

بذل الفقه كثيرا من الجهود في تعريف الإرهاب عموما، ولكن مصطلح (الإرهاب البحري) طغى عليه تعريف القرصنة البحرية كجريمة سائدة في المياه البحرية، وتعد القرصنة البحرية جريمة تناولتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م في المادة (١٠١) منها، والتي سميت فيما بعد اتفاقية قانون البحار ، ومن الجرائم الإرهابية التي حددتها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة سنة 1998م في الفقرة (3) من المادة الأولى، وطبقا لاتفاقية قانون البحار يقصد بالقرصنة البحرية:

1. أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجها:
2. في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة.
3. ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة.
4. أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة.
5. أي عمل يحرض على ارتكاب أحد الأعمال السابقة أو يسهل عن عمد ارتكابها.

وتعد من أعمال القرصنة أي سفينة حربية أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية تمرد طاقمها واستولى على زمام السفينة أو الطائرة إذا ارتكبت أي عمل من الأعمال السابقة وفي جميع الحالات تعد السفينة أو الطائرة سفينة أو طائرة قرصنة إذا كان الأشخاص الذين يسيطرون عليها سيطرة فعلية ينوون استخدامها لغرض ارتكاب أحد الأعمال السابقة)، ونرى أن الكثير من الأوصاف التي نصت عليها هذه المادة تعد من السلوكيات المجرمة على أنها جرائم إرهابية.

وقد اعترف مجلس الأمن في قراره رقم (١٨٣٨) لسنة ٢٠٠٨ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته المنعقدة رقم ٥٩٨٧ في 2008/10/7 بأن جريمة القرصنة البحرية تمثل شكلا من أشكال الارهاب الدولي وذلك طبقا للاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب الموجهة ضد الأفراد والممتلكات والدول ووسائل النقل والمواصلات[1] ، وقد أبدى

المجتمع الدولي اهتمامه بجريمة القرصنة البحرية وعدتها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من الجرائم الإرهابية وهو أمر يتفق وحقيقة ما تمثله القرصنة من قطع الطريق البحري أو الجوي على السفينة أو الطائرة أو إعاقتها عن استكمال رحلتها في البحر أو في الجو).[2]

وقد أكد خبراء المكتب البحري الدولي (IMB) أن القرصنة والإرهاب متداخلان بشكل قانوني يؤدي إلى تعريف جديد لدمج القرصنة ضمن العمليات الارهابية وهو: (عبارة عن مجموعات لأطراف فاعلة خارج الحدود الاقليمية وخارج ولاية أي دولة وتشتمل على اعمال القتل والتدمير وتحقيق مكاسب مادية، وبالتالي ترتبط بالجانب الاقتصادي للعمليات الإرهابية، ويمكن التكهن أيضا على أن القراصنة يعملون لصالح المنظمات الارهابية. وقد أظهرت تقارير استخباراتية للدول الكبرى أن القرصنة البحرية في الصومال تتعامل مع جماعات إرهابية وفرت لها التدريب البحري، وأنه تم استخدام القراصنة في عمليات تهريب ونقل الأسلحة، وذلك ما أكده تقرير تشاتام هاوس في تشرين ٢٠٠٨ الصادر في المملكة المتحدة عن القرصنة في الصومال وخليج عدن).[3]

وأصبح الإرهاب البحري من المشاكل التي تطال أمن الدول خصوصا تلك التي تمتلك سواحل بحرية. وقد أشارت الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام ٢٠٥٠ أن من بين الأمور التي تشمل التهديدات ونقاط الضعف في المجال البحري هي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في المجال البحري (بما في ذلك غسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والقرصنة والسطو المسلح في البحر، والتموين بالنفط غير القانوني وسرقة النفط الخام على طول السواحل الأفريقية، الإرهاب البحري والاتجار بالبشر وتهريب البشر وطالبي اللجوء المسافرين عن طريق البحر)،[4] لاسيما وأن أغلب جرائم الإرهاب البحري تطال السواحل الأفريقية لاعتبارها المكان الأضعف في توافر الحماية البحرية الأمن السفن والسواحل، وقد شهدت السواحل الصومالية العديد من هذه الجرائم.

وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة التي تتولى عمليات رصد تهريب الأسلحة في منطقة القرن الأفريقي الى ان أمراء الحرب والقراصنة تربطهم علاقة مع الفصائل الإرهابية وأن استعمال القرصنة يوفر الأموال اللازمة لشراء الأسلحة، وقد أكد رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "مايكل هايدن" إلى أن الجماعات الارهابية قد وسعت نطاق انتشارها في القرن الأفريقي).[5]

ويرى البعض أن العالم يشهد ظهور حركات إرهابية متطرفة، إذ يمكن للإرهاب القادم عن طريق البحر المتمثل في جماعات تختلف فكرية وسياسية مع الأنظمة الحاكمة أن تتخذ البحر لتصل إلى أهداف منتقاة بالساحل والبحر مثل مواقع تصدير النفط، محطات توليد الطاقة، أنابيب النفط والغاز، السفن التجارية، الممرات الملاحية.(6)

وقد أكد تنظيم القاعدة في رسالة عنوانها (الارهاب البحري ضرورة استراتيجية) تناقلتها مواقع مقربة منه في نيسان ٢٠٠٨ على أن مجاميعة المسلحة المتمركزة في الشواطئ العدنية تقوم منذ أكثر من عام بالسطو على السفن التجارية والسياحية والنفطية.. ويطمح فيه التنظيم الى السيطرة على منافذ البحر الأحمر ومنافذ بحر العرب وخليج عدن وعن طريق هذه المنافذ نجح التنظيم في عمليتين: هما ضرب المدمرة الأمريكية "كول" في تشرين الثاني ٢٠٠٠ وناقلة النفط الفرنسية اليمبورغ" سنة ٢٠٠٠ (7)، مما يشكل تهديدا للملاحة البحرية، ومن وسائل تهديده هي تلغيم البحر الأحمر كما حدث في سنة 1984م مما أدى إلى إثارة مخاوف حادة وقد اعتبر وضعها ذلك نوعا من الإرهاب البحري وخطورة ذلك إذا تم قبالة السواحل والموانئ السودانية أو في ممراته.(8)

كما ولد لدى بعض الدول تشكيل صنوف خاصة من قواتها المسلحة متخصصة بمكافحة الإرهاب البحري ومن دولة الإمارات العربية المتحدة التي احتفلت إدارة "ق " التابعة للإدارة العامة لحماية المنشآت في شرطة أبوظبي بتخريج الدورة التخصصية الثانية لمكافحة الإرهاب البحري والطائرات المدنية لعناصر السرايا القتالية بمشاركة عناصر من إدارة مكافحة الإرهاب والبالغ عددهم ٢٠ من الضباط وضباط الصف. وهذه الدورة جاءت ضمن اهتمامات القيادة العامة لشرطة أبوظبي بتأهيل منتسبيها ورفع كفاءاتهم وقدراتهم، وحرصت بشكل مستمر على تدريب منتسبيها واطلاعهم على أحدث الخطط والتقنيات المتاحة في جميع المجالات الأمنية لاسيما في مجال مكافحة الأعمال الإرهابية، واشتمل برنامج الدورة التي عقدت تحت إشراف مدربين من قسم التدريب الميداني / فرع تدريب السرايا القتالية على عدة تمرينات وتدريبات مثل اقتحام السفن في البحر، ومداهمة البواخر والنزول عليها بالتعاون مع القوات المسلحة، إلى جانب حماية الشخصيات والمباني ومداهمة السفن لمكافحة جرائم الإرهاب البحري(9) .

وبعد هذا التقديم لفكرة الإرهاب البحري وتداولها وهذه المقتطفات من مخاوف الدول من شيوعها وسعيها لمكافحتها، نورد التعاريف الواردة لهذه الجريمة، إذ عرف بأنه : (أي عمل

من أعمال العنف غير المشروعة، التي توجه ضد السفن أو أفراد طاقمها أو ما تحمله من بضائع وممتلكات، أو ضد الموانئ والأهداف البحرية، بهدف التأثير المباشر أو غير المباشر على حكومة دولة معينة أو أية جهة أخرى، تحقيقا الأهداف سياسية)[10]، وغرف بأنه :(تعمد إحداث حالة من الخوف أو الفزع عن طريق العنف أو التهديد به ، في المجال البحري ، سعيا لتحقيق أهداف سياسية).[11]

ونرى أن جريمة الإرهاب البحري لها استقلاليتها بعناصرها المكونة لها والتي نصت عليها قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) لسنة 2001 وقرار مجلس الأمن 1566 لسنة 2004 والذي أوصى بإدراج نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الملاحة البحرية المنعقدة في روما لسنة ١٩٨٨، والبروتوكول المكمل لها الخاص بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة على الجرف القاري والتي عدت سلامة هذه المنصات من سلامة الملاحة البحرية، مما شكل ما يعرف بالقانون الدولي للبحار.

كما يعرفه المكتب البحري الدولي في لندن بأنه: (القيام بالأعمال والأنشطة الإرهابية باستخدام السفن ضد السلامة البحرية أو المنصات الثابتة أو الموانئ أو الأفراد على ظهر السفن أو ضد المنشآت الساحلية أو المنتجعات السياحية)[12] ، وهو أول تعريف للإرهاب البحري وقد تضمنته اتفاقية روما لسنة ١٩٨٨، وقد تضمن هذا التعريف المناطق البحرية تحت سيادة الدول وخارجها، وهو يميز جريمة الإرهاب البحري عن جريمة القرصنة التي ترتكب في البحر العالي فقط خارج سيادة الدول، إلا أنه قد وسع من نطاق هذه الجريمة وشمل الموانئ وجميع الأماكن الساحلية من منشآت ومرافق سياحية مما يتداخل مع الحماية الجزائية الإقليمية، كما عرف بأنه: (استخدام العنف أو التهديد باستخدامه ضد السفن حربية كانت أم مدنية بركابها أو طاقمها أو وقع على الحمولة التي فيها أو وقع على أحد مرافق الميناء لأهداف سياسية بحتة)[13] ، وهذا التعريف يؤكد على أن الإرهاب البحري هو جريمة مستقلة خاضعة للقانون الجزائي، وقد حدد غرضها والباعث عليها ألا وهو الهدف السياسي، إلا أنه جاء مختصرة، ولم يتضمن كل الصور التي تطلبتها اتفاقية روما لسنة ١٩٨٨.

ونرى أن الأفضل في تعريف الإرهاب البحري هو تحديد عناصره قبل وضع تعريف له، وهذه تتمثل بمنطقة بحرية يستهدفها الإرهاب وتسمى (المحل) وإلى الأداة المستخدمة في تنفيذ

هذه الجريمة (الوسيلة) وإلى الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الغرض فإذا تظافر وجود هذه العناصر الثلاثة بارتكاب أي اعتداء على المناطق البحرية الخاضعة لسلطات دولة معينة على سفينة أو أحد المرافق الملاحية أو المنصات الثابتة القائمة على الجرف القاري أو تلك المناطق غير الخاضعة لسلطات الدولة في البحر الحر، وذلك باستخدام وسائل بحرية لأغراض إرهابية مثل الزوارق والسفن، يتظافر ذلك مع المشروع الإرهابي الذي يهدف غرض الجريمة لتحقيقه.

لذا يمكننا وضع تعريفنا لجريمة الإرهاب البحري بأنه: (إحداث حالة الفزع والخوف الشديد عمدة في المياه البحرية باستخدام وسائل بحرية لتحقيق غرض إرهابي) ، فإن تفجير أو تفخيخ السفن أو الزوارق في المياه البحرية الخاضعة لسلطات دولة ما أو في البحر الحر ، أو الاعتداء على الموانئ باستخدام المتفجرات أو الأسلحة البيولوجية أو الكيماوية أو الاعتداء على المنصات الثابتة للجرف القاري وغيرها من الصور، وكانت هذه الأفعال لتحقيق أغراض إرهابية، نكون أمام جريمة الإرهاب البحري) الذي هو صورة من صور الإرهاب عموما.

ثانيا: أمن الطاقة من منظور أمني معاصر

1. مفهوم الأمن

إن ظاهرة الأمن ظاهرة قديمة قدم وجود الإنسان ونشوئه، اذ أصبح الأمن مطلبا طبيعيا للإنسان لمواجهة مخاطر البيئة البدائية التي يتكون فيها كوارث طبيعية ومخاطر التهديد الذي يصدر من الإنسان ذاته. ، وإن حاجة الإنسان إلى الأمن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدوافع الغريزية التي يسعى إلى تحقيقها بكل الوسائل والإمكانيات ليصل إلى أعلى مراحل الاطمئنان، وان تلك الرغبات أو الدوافع الغريزية هي بدورها متعددة ومتشعبة ،تتراوح ما بين الأساسية (المأكل ، المشرب)، و الثانوية (الرخاء ، الرفاهية).

إن ظهور الدولة ككيان يتولى فرض الأمن وحماية الجماعة من المخاطر هو نتيجة منطقية لتطور الحياة و تعقيدها في المسئوليات، فضلا عن ذلك فإن وجود الدولة ككيان يفرض الأمن دلالة على تطور الأمن كمفهوم اذ بدء بالفطرة الإنسانية بأدوات بسيطة يدافع الإنسان بها عن نفسه، ثم تطور في مرحلة الزراعة، وظهور التنازع على الملكية وصولا إلى مرحلة ظهور الدولة وكل هذه الدلائل تشير إلى إن من أسهم بتطور الأمن هو الإنسان الفرد بحد ذاته كنتيجة بالإحساس والشعور والحاجة إلى الأمن.

تعددت التعاريف واختلفت الرؤى بشأن الأمن كمفهوم على مدى اختلاف الأزمان، إلا إن جميعها لم تخرج من دائرة أو نطاق الخوف أو التهديد أو القلق من المجهول، فالأمن هو إحساس داخلي بالطمأنينة وغياب الخطر.[14]، وفي هذه الحالة فان الأمن هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محميا ضد أي خطر يحيط به ،وهو شعور بالتحرر من الخوف، وإن الشعور بالأمن والحاجة إليه بوجه التحديات والمخاطر هي غريزة إنسانية في طبيعة الإنسان تولد معه منذ الفطرة التي تولد في داخله إحساس دائم بـ الحاجة إلى الاستقرار و الاطمئنان من أي خطر محدق.[15]

إذ يعرف الأمن عند (ارن ولد ولغز) على انه :(في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من إن يتم المساس بأي من هذه القيم المهمة) .[16]

والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني (حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية)، ومن وجهة نظر المدرسة الواقعية فان الأمن يتمحور بخصوص امتلاك القدرة الكفيلة بحماية مصالح الدولة من أعدائها، وهذا ما جعل من الواقعية، صراعا حول القوة في العلاقات الدولية، وإن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتاتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسة الخارجية لكل دولة .[17]

وعن طريق التعاريف المذكورة آنفا نستطيع إن نخرج بخلاصة لتعريف الأمن، فالأمن هو: الإدراك أو الشعور بالإحساس ألاستقراري نتيجة لتوفر الوسائل، والتي تمنع حدوث الخطر، وإن ابسط صورة للأمن الطمأنينة من الخوف باتزان مع القدرة على التهديد، عبر رد الفعل الإدراكي لحجم التهديد وتداعيات خطورته على القيم والمصالح العليا، وما يجب الإشارة أليه هنا :إن الأمن لم يعد يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري التقليدي، وإنما أتخذ إبعادا أشمل من ذلك، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح هنالك تطور في مفهوم الأمن واخذ مناحي عدة، حيث صار مفهوم الأمن يستجيب للعديد من

التحديات والمخاطر وأهمها المخاطر التي تعترض مصادر الطاقة وإمداداتها، أو ما يعرف (بمفهوم أمن الطاقة) .

2. مفهوم أمن الطاقة

إن مفهوم أمن الطاقة اليوم أضحى من أهم المفاهيم التي تؤثر في رسم خريطة القوى العالمية المستقبلية صعودا وهبوطا، انطلاقا من جدلية مفادها إن القوى التي تستطيع تأمين مصادر الطاقة بشكل مستمر وفعال تستطيع بذلك خلق وتكوين ورسم مكانة عالمية لها ذات بعد استراتيجي للتأثير في مجريات البيئة الدولية، وهذا لن يتم إلا عبر ضمان تدفق مصادر الطاقة بشكل ميسر أو العمل بجد للسيطرة على أماكن الإنتاج الكبرى ذات الاحتياطيات المؤكدة والمتوقعة.[18]

إن تلك الأهمية من حيث المتغيرات المؤثرة في الطاقة دفعت بالقوى الإقليمية والدولية، للسيطرة على المناطق والمنابع ذات الوفرة في مصادر الطاقة، ابتداءً من منطقة الخليج العربي مرورا بآسيا الوسطى الغنية بمصادر الطاقة (النفط ،والغاز الطبيعيين)، وأمريكا أللاتينية ،فضلا عن القارة الإفريقية، وهذه المناطق اليوم ولمصادرها الطاقوية المهمة أصبحت تعج بالعديد من الصراعات في بعدها الداخلي أو الخارجي، المصحوبة بالتأثيرات الإقليمية أو التدخلات الدولية.[19]

ظهر مفهوم أمن الطاقة بشكل جلي وواضح من حيث المخاطر والتحديات والتهديدات في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتحديدا عندما استخدم النفط العربي كسلاح لدرء الإخطار المحيطة في البيئة العربية إبان الحرب بين العرب واسرئيل في العام 1973.[20] ،إذ بدء تغير يحصل في مفهوم أمن الطاقة بعد تلك التغيرات التي حدثت، فأصبح متضمنا الكيفية التي يتم فيها ضمان أمن الإمدادات للمستهلكين، أي وصول تدفقها بصورة مستمرة تضمن كفاية المستهلكين من تلك الموارد بأسعار مقبولة، وتؤمن الاستقرار على كل مستوياته.[21]

منذ ذلك الحين أصبح لمفهوم أمن الطاقة (إدراك استراتيجي) في مخيلة صانع القرار بـ(تحقيق الأهداف المتوخاة)،والمبنية على أسس يتجاوز بها كل الإشكاليات التي تعترض تدفق مصادر الإمدادات ،فأصبح امن الطاقة لا يتوقف فقط على توفر مصادر الطاقة بشكل كافي من حيث الأسعار وكفايتها في الأسواق، بل أصبحت هنالك ضرورات ملحة للحصول على هذه الموارد بشكل مستمر ودون أي توقف يتعلق بالإمدادات، نظرا للطلب عليها من قبل

مستهلكيها، والوصول إلى هذه الموارد أيضا بشكل آمن ومستقر بدون أي إنقطاع يذكر، ومن ثم فرض هذا الامر على صناع القرار بناء علاقات متينة ومتوازنة مع كل الدول التي تمر بها إمدادات الطاقة .[22]

اثناء الحرب الباردة كانت العلاقات الدولية في مجال الطاقة محكومة بسياسات (الثنائية القطبية)، وما يتمحور حولهما من دول تابعة تدور في فلكهما من منتجين (دول الخليج ،فضلا عن العراق وإيران، وغيرهما من المنتجين)،و المستهلكين من الدول الصناعية والمتقدمة، لكن في يومنا هذا فإن تلك العلاقة بين الدول حول الحصول على مصادر الطاقة، تغيرت بفعل عدة عوامل ،وتحولات متضافرة مع بعضها البعض منطلقة من حيثيات سياسية واقتصادية وثقافية ، أسهمت بـ(إنهيار الاتحاد السوفيتي)،وهذه المتغيرات أسهمت أيضا في ظهور مراكز جديدة للطاقة فيها مستهلكون جدد للطاقة وقوى ناشئة قادمة من جنوب وشرق آسيا :(الصين، الهند، كوريا الجنوبية، اليابان) ، وان تلك القوى التي قدمت لسوق الطاقة بتلهف كنتيجة منطقية لزيادة الطلب الداخلي لديها بسبب التقدم والنمو المتسارع في الاقتصاديات وعمليات التنمية في الإنتاج لديها.[23]

يستحوذ كل من الصين والهند على نسبة أعلى من الطلب العالمي على الطاقة في العالم ،فالصين لها الثلث من نسبة الطلب العالمي ، في ان حين الهند لها خمس من تلك النسبة العالمية ،ومن ثم فإن امن الطاقة لدى القوى الناشئة أصبح ينظر إليه من زوايا متعددة، أهمها: قدرة الطاقة على الوصول إلى السكان بشكل ميسر بما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة ، و ضمان تدفق الإنتاج أو وصول الإمدادات إليه بشكل مضمون، و أكثر استقرارا، لان أسواق الطاقة هي عالمية، وتعتمد على بعضها بصورة متبادلة، وهذا يجعل (أمن الطاقة المتبادل)، يعد شرطا للأمن الوطني، وسوف يسهم في تعزيز أمن الطاقة العالمي.[24]، وان الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة هو مفتاح أمن الطاقة فمثلما موجود أمن الإمدادات هنالك أمن الطلب للطاقة من قبل الدول المصدرة التي تبتغي من المستهلكين أن يضمنوا مستوى معينا من الطلب على الطاقة للقيام بعمليات التنمية المستدامة عن طريق التوافر الثابت لإمدادات الطاقة بحيث يضمن النمو الاقتصادي في الدول المنتجة والمستهلكة، بأقل تكلفة اقتصادية عبر تعزيز التنوع في مصادر الطاقة وإمداداتها.[25]

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد أهم المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من المفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة ،فالمتتبع للصراعات الدولية والإقليمية في وقتنا الحالي يرى إن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى:(الحفاظ على مكانة الدولة، والتوسع ،وتأمين الحدود)، والتي تشكل السياسة الخارجية للدول، لاسيما القوى الصناعية، فالصراع بين الصين، والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح بالدرجة الأساس حول مصادر الطاقة، ولذا أضحت العديد من المناطق الغنية بالمصادر والثروات:(منطقة الخليج ، وبحر قزوين وآسيا الوسطى) مناطق ذا بعد يحمل في طياته الصراع والتنافس الجيوستراتيجي بين الفاعلين على المستويين: الدولي والإقليمي ،ومنهم إيران ،حيث أصبح مفهوم أمن الطاقة من المفاهيم الأساسية ذات البعد الأمني المهم في التأثير والتفاعل لضمان تدفق مصادر الطاقة و الإمدادات إلى المستهلكين العالمين.[26]، إذ تتجه الدراسات التي أعدتها وكالة الطاقة الدولية للمدة من العام (2006– وحتى العام2030)، والتي تخلص الى سيناريوهات عدة و متوقعة تزداد فيها نسبة نمو الطلب على الطاقة التي ستكون بمعدل سنوي قدره(1،6%)، وإن تلك الأهمية الناتجة من الطلب المتزايد على الطاقة في السنوات الأخيرة أحدثت تحول في مفهوم أمن الطاقة، حيث جعلته موضوع رئيس للنقاش الأمني الدولي، فضلا عن تطورات عدة، منها: الزيادة المفرطة على استخدام مصادر الطاقة الاحفورية من قبل المستهلكين نتيجة التقدم الصناعي، وخصوصا القوى الناشئة: كالصين، والهند، فضلا عن نضوب المتوقع للوقود الاحفوري، والنقاش المكثف بخصوص التحول المناخي، وتجدد إهتمام العديد من الدول بالطاقة النووية للأغراض السلمية، فضلا عن التهديدات التي تتعرض لها إمدادات أمن الطاقة متمثلة باستخدامها كسلاح سياسي أو عبر التهديدات الإرهابية والقرصنة.[27]

هنالك صور أخرى للتحديات التي تعترض طريق أمن الطاقة تتمثل بـ عوامل التوزيع الجغرافي لتلك الموارد، وليس خفيا أن مخزونات الوقود الاحفوري الذي يعد مصدرا مهما من مصادر الطاقة التي لا تتوزع بصورة منتظمة في كل إرجاء العالم، فهي تنتشر بشكل كبير في مناطق:(الخليج العربي ،وآسيا الوسطى، وبحر قزوين) تلك المناطق التي لا تعرف الاستقرار كنتيجة للتحديات الإقليمية والدولية التي تحيط بها ،إضافة الى التقلبات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية ضمن آلية العرض والطلب، وما تتركه هذه الآلية من التأثير في السلوك

التنموي والاقتصادي على البلدان المصدرة والمستهلكة للطاقة، وهذه التحديات وغيرها من الأمور الأخرى شكلت وجعلت من أمن الطاقة إن يحمل صفة جماعية من حيث الهواجس الأمنية،[28] وهذا يتطلب العمل الحقيقي من كل الإطراف الدولية لإيجاد مخرج يتم به وضع حلول لتلك التحديات مرافقة لأمن الطاقة من حيث الضمان وتأمين الإمدادات.

تعددت تعاريف امن الطاقة بحسب وجهات نظر الدول المستهلكة والمنتجة، اذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية (أمن الطاقة) جزءا من سياستها القومية للطاقة، اذ تعد امن الطاقة من المكونات ألأساسية للأمن القومي الأمريكي، وشرط مسبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم فيها، فضلا عن إحكام السيطرة على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عملية التحكم في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل اكبر، وان الطاقة تمثل احد أهم القضايا في الإستراتيجية الأمريكية، كونها دولة عظمى ومستهلكة للطاقة ، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر مستهلك عالمي للطاقة حيث تبلغ نسبة الاستهلاك(25%) من الاستهلاك العالمي .[29]

يتمثل المفهوم الصيني _ والياباني لأمن الطاقة ينطلق من الضرورات التي تؤمن لهما ضمان حصولها على إمدادات الطاقة من الخارج بيسر وسهولة مع التركيز في مبدأ تنويع مصادر الحصول على تلك الإمدادات، وانتهاج إستراتيجية مضمونها الاستثمار النفطي في العديد من البلدان النفطية.[30]

يتمثل المفهوم الأوربي لأمن الطاقة فيقوم على ثلاثة دعائم أساسية، وهي:

1. **إدارة الطلب.** اذ يدعوا الاتحاد الأوربي الى التقليل من استهلاك الطاقة قدر الإمكان .
2. **التنويع في مصادر الطاقة.** وهو الامر الذي من شأنه التقليل من المخاطر التي تهدد امن الإمدادات القادمة من مناطق العبور الحرجة:(الخليج العربي، وآسيا الوسطى، وبحر قزوين)
3. **تجنب الأزمات في سوق الطاقة عبر بناء قناعة مفادها.** إن تحقيق أمن العرض يتطلب إن يكون السوق منظم بصورة جيدة، وبشكل يحول دون حدوث أي أزمة في الطاقة .[31]

ان المفهوم الروسي لأمن الطاقة، ينطلق من الاهتمام الكبير الذي تبذله روسيا حيال قطاع الطاقة، ليس للمساعدة في التنمية الاقتصادية فقط، ولكن أيضا كأداة من أدوات ممارسة النفوذ في مجال سياستها الخارجية، و مما ينسجم مع الآلية التي تحقق بها مصالحها الخاصة، ومن ثم فقد ارتكزت الإستراتيجية الروسية بخصوص أمن الطاقة على تطوير واستغلال مصادر الطاقة الموجودة في روسيا ،فضلا عن العمل على فرض السيطرة الروسية على خطوط الأنابيب(النفط والغاز الطبيعي) الممتدة عبر أراضيها الى دول أوربا.[32]

يتضح إن أمن الطاقة كمفهوم هو الآخر مر بمراحل تباينت واختلفت بين الدول المنتجة والمستهلكة ،فبعضها ركز في ضرورة تنويع مصادر الطاقة عبر تفعيل مصادر الطاقة المتجددة ،والبعض الآخر عمل على توظيف أمن الطاقة سياسيا وأمنيا لخدمة مصالحه الجيوستراتيجية، فضلا عن ذلك فإن مفهوم امن الطاقة هو مفهوم يحمل في طياته إبعادا سياسية وأمنية واقتصادية وجيوبولتيكية، وكل بعدا من تلك الإبعاد يفرض قدرا كبير من التعقيد على مفهوم (أمن الطاقة)، وفي ضوء ذلك التعقيد يمكن التطرق الى مفهوم (أمن الطاقة) الذي هو: حماية مصادر الطاقة وأسواقها، ومتابعة تأثيراتها في البيئة، وهو أمر تعنى به الدول كافة، وان كان بدرجات متفاوتة، وكذلك تعرف الوكالة الدولية للطاقة،(أمن الطاقة) بـ (التوافر المادي من دون انقطاع، وبسعر ميسور للطاقة، مع اخذ الشئون البيئية في الحسبان)، وهذا التعريف جاء متطابقا من وجهة الدول الصناعية أو الدول المستهلكة .[33] ، وإن الاختلاف بين التعاريف المختلفة لأمن الطاقة يعكس المصالح الخاصة للدول المنتجة والمستهلكة للطاقة ،وانطلاقا من المصلحة الذاتية للدول، اذ يعرف المنتجون (أمن الطاقة) بأنه:(الحفاظ على حرية الوصول الى مناطق التي فيها وفره نفطية)،[34]

أمن الطاقة يعرف بأنه: التوافر الثابت لإمدادات الطاقة، بحيث يضمن عن طريقها النمو الاقتصادي، أي انه لا يؤدي ندرة موارد الطاقة أو نقصها الى تأخير النمو الاقتصادي، أو زيادة التضخم أو زيادة البطالة أو تخفيض العملة لدولة من الدول المنتجة أو المستهلكة معا، إذ إن مستقبل الاقتصاد العالمي وتطوره وازدهاره يتوقف على كيفية التعامل مع تحديين أساسيين مرتبطين بالطاقة، أولهما/ تأمين إمدادات ثابتة وآمنة من الطاقة بأسعار معقولة ، إما الآخر/ فهو التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة لتقليل الدمار الناتج عن التلوث الذي يتسبب به الإنسان في بيئته نتيجة التوسع غير المنضبط في استخدام الوقود

الاحفوري.[35]، وكذلك يعرف (أمن الطاقة) ضمنا حرية الحصول على إمدادات مضمونة من الطاقة، وبسعر معقول ،كون أمن الطاقة يشكل مصلحة وطنية وعنصرا أساسيا من عناصر الأمن الاقتصادي، وقد يتعرض للتهديد بطرق متعددة أهمها:

المحور الثاني: التهديدات الإرهابية لمصادر الطاقة وامداداتها

سجلت الهجمات الإرهابية على البنية الأساس لإمدادات الطاقة بما فيها الهجمات على أنابيب للنفط والغاز ارتفاعا حادا حول العالم، وهذا النوع من الهجمات جداً خطر لما خلفه من أضرار جسيمة ربما تدوم آثارها لفترات زمنية طويلة، وتعد مهاجمة المضايق المهمة تكتيكا قد يستخدمه الإرهابيون للتأثير في إمدادات الطاقة العالمية؛ ومن ثم ضرب اقتصاد الدول التي تستهدفها المنظمات الإرهابية، وتؤكد المصادر الأميركية باستمرار أن الهجمات الرامية إلى تعطيل حركة الملاحة البحرية عبر المضايق البحرية وفي مياه الخليج كانت على قائمة نشاط الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة، وطبقا لوثيقة أصدرها البيت الأبيض في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، المعنونة «إجهاض عشر خطط لتنظيم القاعدة»، حاول تنظيم القاعدة خلال عامي 2002 و2003 مهاجمة أهداف بحرية في مياه الخليج العربي.[36]

عند «إعلان الجهاد ضد الاحتلال الأميركي لشبه الجزيرة العربية، الذي أطلقه الزعيم السابق لتنظيم القاعدة أسامة بن لادن في آب/ أغسطس 1996، جرى تحديد سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على «ثروات المسلمين النفطية» بأنها المصدر الرئيس لضعف الأمة الإسلامية، وفي عام 2004 نشر تنظيم القاعدة تسجيلا صوتيا مسجلا لبن لادن دعا فيه مؤيديه إلى مهاجمة منشآت النفط العراقية والخليجية،[37]

اطلق تنظيم القاعدة رسالة في مارس 2005 تحت عنوان «رسالة إلى الأمة التي حملت «أهداف الجهاد» الجديدة، شجع التنظيم عناصره على استهداف منشآت الطاقة وبناها التحتية، باعتبار أن «ضرب قاعدة نهب أميركا لخيرات المسلمين ستكون له سلسلة من الآثار المتعاقبة التي ستدمرها ماليا وعسكريا ونفسيا»، ودعت الرسالة إلى استهداف الجزء الأفغاني من مشروع خط الأنابيب المقترح الذي سيمتد من تركمانستان مرورا بأفغانستان وانتهاء بباكستان، مع التحريض على استهداف منشآت النفط العراقية،[38]

اصدر الشيخ عبد الله بن ناصر الرشيد احد منظري تنظيم القاعدة في نهاية العام 2004 وأوائل العام 2005 دراسة تحليلية معمقة تحت عنوان الحكم على استهداف المصالح النفطية لرؤية التنظيم في شأن الجهاد الاقتصادي، وحدد فيها أهداف الجهاد الاقتصادي، وشرعن الهجمات التي تستهدف البنى التحتية النفطية، وحدد أربعة أهداف رئيسة يستوجب التعامل معها: آبار النفط وخطوط أنابيب النفط والمنشآت النفطية، ثم العاملون في صناعة النفط،[39]

وقع الهجوم الأول على منشآت نفطية سعودية في شباط/ فبراير 2006، واستهدف مجمع بقيق النفطي، وجرى اختيار هذا الهدف بسبب قيمته الاستراتيجية الخاصة، باعتباره يعالج وحده نحو سبعة ملايين برميل من النفط يوميا، أو ما يعادل ثلثي إنتاج المملكة، ويمثل هذا المجمع أكبر منشأة قائمة بحد ذاتها لمعالجة النفط في العالم، وتشير التقديرات الأميركية الرسمية إلى أن عدد العلميات الإرهابية المباشرة ضد البنى التحتية للطاقة وأنابيب نقلها وحقول الإنتاج ارتفعت من 299 عملية إرهابية في عام 2010 إلى 438 عملية في عام 2011.

هناك رأيان مختلفان في شأن تأثير هجمات تنظيم القاعدة في المنشآت النفطية، وفي أسعار الطاقة في السوق الدولية، ومقارنة تأثير الهجمات الإرهابية بتأثير عوامل أخرى داخلية وخارجية في المعروض من الطاقة عالميا، يذهب الرأي الأول إلى أن تأثير الهجمات الإرهابية في أسعار الطاقة عالميا وفي المعروض منها في السوق الدولية ضئيل مقارنة بعوامل أخرى مؤثرة في السعر والمعروض من موارد الطاقة عالميا مثل الحروب الأهلية والصراعات العرقية داخل الدول المنتجة وعدم الاستقرار السياسي وتغير الأنظمة السياسية والقيود على الاستثمارات في مجال التنقيب والتكرير، أما الرأي الثاني فرأى أن تأثير الهجمات الإرهابية في سعر النفط والمعروض منه عالميا لا يقل عن تأثير حظر النفط العربي في عام 1973 في الدول الصناعية الكبرى.[40]

المحور الثالث: اساليب العمليات الإرهابية في المضائق البحرية

ان الجماعات الارهابية من مصلحتهم ان يستهدفوا الامن البحري لعده اسباب أهمها تزايد الإجراءات الأمنية على البر، مما يعوق عملهم، ويجعل من الأسهل القيام بعملياتهم في البحر، كما أنه بالنظر الى تزايد نسبة الشحن العالمي للبضائع في البحر، ووجود ناقلات البترول وغيرها، فإن العمليات الإرهابية البحرية ستساعد في إحداث خلل اقتصادي كبير، وهو ما ترجوه الجماعات الإرهابية علي سبيل المثال الهجمة الإرهابية على الناقلة V/M

grubmiL في عام 2002 لم تؤد الى خسائر بشرية كبيرة، إلا أنها أسهمت بشكل مباشر في انهيار قصير المدى للشحن الدولي في خليج عدن والمسطحات المائية المجاورة، كما أدت الى ارتفاع تايبدألاشقانت ام امئادو، راثآلا نم كلذ ريغو ،تترب ماخلا لورتبلا ليمرب يف رالود 48. ةراجتلل هفادهتسا نلعأ يذلا ةدعاقلا ميظنتو ،يملاعلا داصتقالا يف تامجهلا هذه ريثأت grubmiL التصريح التالي: "عن ريجفت دعب ةدعاقلل بسن دقو، ةيبرغلا تاداصتقالاو طريق تفجير ناقلة البترول في مضيق باب المندب، قطع المحاربون المقدسون الحبل السري وشريان الحياة للمجتمع الصليبي[41]

يمكن أن يبدو الهجوم على هدف بحري جذاب، لو كانت الجماعة الإرهابية ترغب في إحداث كارثة بيئية، فأذا تم استهداف ناقلة بترول مثلا، وحدث تسريب قوي منها، فسيؤدي ذلك الى أضرار بالغة تصيب البيئة البحرية في الموقع الذي تم فيه تسريب البترول. وإن ترك ليجرفه التيار، فسيكون الدمار أكثر[42].

تثبت الهجمات الإرهابية البحرية أن عددا قليلا من المنظمات الإرهابية هو الذي يستطيع القيام بهجمات الإرهاب البحري، ودائما ما تؤكد الدراسات أن أبرز الجماعات ذات الخبرة البحرية هي (نمور تاميل) وفرعها البحري (نمور البحر) هذه الجماعة (ETTL) تسعى من وراء عملياتها الى تكوين "وطن تاميل هندوسي مستقل في شمال سيريلانكا"، وراح ضحية هجماتها ما يزيد على ستين ألف شخص، ولفرعها البحري "نمور البحر" في الهجمات البحرية منذ عام 1984، حيث دمر جزءا كبيرا من البحرية السيريلانكية، واستطاعت هذه الجماعة الإرهابية التي احتلت الصدارة أن تصبح نموذجا يحتذي به بالنسبة للجماعات الإرهابية الأخرى، بالرغم من أنها جماعة يتركز كل نشاطها الإرهابي في سيريلانكا، كما تناولت الدراسات جماعة أخرى تمتعت بهذه القدرة البحرية، هي جماعة (أبو سياف) في الفلبين، والتي تعددت هجماتها البحرية، لقد ساعدتها قدرتها البحرية ومساندة السكان المحليين لها في القيام بهجمات إرهابية بحرية في جنوب شرق آسيا[43]

كما أعلن تنظيم (داعش) الارهابي عن اهتمامه بالهجمات البحرية، واختلف الدارسون في توقعاتهم لحجم الأسطول البحري للتنظيم بشكل كبير، فهناك من أعطى تقديرا تقريبيا، وقال إنه يتكون من إلى 30 سفينة، وهناك من وصل في توقعاته لحجم الأسطول الى عدد 51 الف سفينة، وتوقع الباحثون أن بعض السفن في هذا الأسطول تستخدم لأغراض تجارية، مما

يساعد التنظيم في تمويل عملياته، وكتب البعض عن أن التنظيم قد استخدم هذا الأسطول في نقل المتفجرات التي استخدمت في الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام1998[44]

وقد حاول بعض الباحثين الذين انشغلوا بتقدير خطر الجماعات الإرهابية على الأهداف البحرية شرح سيناريوهات الهجمات الإرهابية التي من الممكن أن يتعرض لها كل نوع من السفن، وكان من أبرزهم جرينبرج وآخرون، فمثلا عند تناول السيناريوهات والمخاطر التي من الممكن أن تواجه عبارات الركاب، أظهر هؤلاء الباحثون أن سيناريوهات الهجمات الإرهابية المختلفة التي من الممكن أن تتعرض لها تتضمن: الترتيب لتفجير السفينة عن طريق مركب محمل بالمتفجرات يصطدم بها، كما أن بإمكان الجماعة تكليف غطاسين بتركيب جهاز شديد الانفجار على هيكل السفينة لتنفجر السفينة وتغرق، وكذلك بإمكان أحد الانتحاريين تفجير نفسه على السفينة،(45) من ناحية أخرى، يمكن للجماعة الإرهابية الهجوم على السفينة من البر، أو من مركب باستخدام المدفعية الثقيلة، مما يسفر عن الكثير من القتلى والجرحى، ويبقي السؤال عن مدي اهتمام الجماعات الإرهابية بمهاجمة عبارات الركاب، تفضل الجماعات الارهابية الهجوم على الحاويات أو حتي السفن السياحية أكثر مما تلجأ الى الهجوم على العبارات، ومع ذلك، فإن هناك مزايا عدة في اتخاذ القرار باستهداف عبارات الركاب، تتمثل في سهولة الهجوم وتضمنه للكثير من الضحايا، وكسب تغطية إعلامية كبيرة للحادث، والمثال البارز في هذا الصدد هو الهجوم الإرهابي الذي استهدف yrreF repuS 41 في الفلبين في عام 2004، والذي لم يكن مكلفا على الإطلاق، سواء من الناحية المادية، أو حتى من ناحية كمية المتفجرات المستخدمة لكن استطاعت الجماعة الإرهابية تحقيق أهدافها من خلاله، سواء من ناحية كثرة الضحايا (116 قتيلا وأكثر من 300 جريح)، أو من ناحية تركيز وسائل الإعلام على الحادث[46]

وتستهدف الجماعات الارهابية نوعاً اخر من السفن هو سفن السياحة، وإمكانية أن تكون هدفا للجماعات الإرهابية، وتبرز هنا حادثة هجوم أشخاص من جبهة التحرير الفلسطينية قاموا بخطف السفينة (oruaL ellihcA) في محاولة للضغط من أجل إنقاذ بعض الفلسطينيين من البقاء في سجون إسرائيل وقعت هذه الحادثة في عام 1985، وأسفرت عن فشل الخاطفين في

تحقيق هدفهم، وقتل أحد الركاب، ولم يستطع الخاطفون الفرار، حيث تمت إدانتهم في محاكم إيطاليا. (47)

قد تقوم الجماعة الإرهابية بالهجوم من البر أو من خلال مركب باستخدام المدفعية الثقيلة، كما يمكن أن يأخذ الهجوم شكل هجوم بيولوجي يتسبب في تلويث الطعام أو الشراب الذي تعتمد عليه السفينة. وتستطيع الجماعة الإرهابية بهذا الشكل إحداث آثار اقتصادية كبيرة وكذلك خسائر بشرية، فبعض السفن السياحية الكبري يزيد عدد ركابها، بالإضافة الى طاقمها، علي شخص(48).

وتناولت دراسة جرينبرج وآخرين العديد من سيناريوهات للهجوم الإرهابي على الحاويات، والذي من الممكن أن تقوم به الجماعات الإرهابية بعدة أساليب، مثل: السعي إلي "إغراق أو تعطيل سفينة في قناة ضيقة أو مدخل ميناء"، وذلك بعد انفجارها، والذي من الممكن أن يتم عن طريق قنبلة على سطحها أو جهاز يضعه غطاسون على هيكل السفينة، كما يمكن أن تحدث الكارثة بشكل آخر يتمثل في تمكن الإرهابيين من الصعود الى سطح السفينة، واستخدام العنف للاستيلاء على قيادة السفينة بهدف أن تصطدم بكوبري أو أية منشأة، مما يسفر عن تعطيل حركة الشحن، وكذلك عن ضحايا (قتلي وجرحي)، بالإضافة الى الحصول على الدعاية المطلوبة. كما يمكن حدوث سيناريو مشابه لهذا السيناريو الأخير، لكن بشكل أكثر خطورة وتدميرا، وذلك عن طريق استغلال الإرهابيين للحاوية، ووضع قنبلة تقليدية أو قذرة (جهاز إشعاعي) أو نووية عليها، حتي تصل الحاوية الى وجهة معينة يريدها الإرهابيون، ثم يقومون بتفجير القنبلة(49).

وتعتبر الحاويات هدفا يحرص عليه الإرهابيون لأسباب عدة، أهمها أنه من الناحية الفنية والتكتيكية ليس من الصعب مهاجمة حاوية، من خلال السيناريوهات سالفة الذكر، ويتضح أن الحاوية يمكن أن تتحول الى مركبة يستخدمها الإرهابيون لنقل أسلحة الدمار الشامل، وأخيرا، فإن استهداف الحاويات له تأثير سلبي للغاية في اقتصادات الدول، وبالتالي، فإن الجماعة التي تنجح في استهداف الحاويات تكون قد أضرت بالاقتصاد وقامت بحادث إجرامي يسفر عن ضحايا، كما أنها تحصل على مكاسب سياسية تتمثل في اتهام الشعب للقيادة السياسية بالفشل(50).

بعد استعراض اهم الهجمات ووسائلها الارهابية فإن أهم الهجمات الإرهابية على الأهداف البحرية قد تمثلت في: [51]

1. **الهجوم علي eloC SSU**. تعرضت السفينة eloC لهجوم عنيف أسفر عن العديد من الضحايا (من القتلي 71 بحارا أمريكيا، ومن الجرحي 04). وكاد الهجوم يدمر واحدة من أقوى السفن الحربية الأمريكية، مما تطلب أكثر من عام لإصلاحها.
2. **الهجوم علي grubmiL**. هي ناقلة بترول مسجلة في فرنسا، وكان السيناريو المستخدم في الهجوم عليها هو استخدام مركب محمل بالمتفجرات للاصطدام بها.

ولقد أسهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في إحساس السلطات الأمريكية بالخوف من الإرهاب البحري. وبدأوا يدرسون كيف يمكن أن تتطور الأدوات التي يستخدمها الإرهابيون في عملياتهم، فبعد استخدام شاحنات وطائرات، من الممكن أن يوظف الإرهابيون السفن والحاويات في شن هجماتهم، كما زادت المخاوف الأمريكية من احتمال أن يكف الإرهابيون عن استخدام المتفجرات التقليدية، ويتجهوا الى استخدام "الأسلحة الكيميائية، أو البيولوجية، أو الإشعاعية، أو النووية"، أو NRBC، وأصبح المحللون واثقين من أن الهجمات الإرهابية ستتم فيما بعد باستخدام القنبلة الاشعاعية أو "bmoB ytriD".

الخاتمة

يتعرض الامن البحري لتهديدات خطيرة من حروب بحرية وقرصنة بحرية واعمال سطو مسلح وتنفيذ مشاريع تتعلق بالمطالبة بحقوق جماعات معينة لاهداف سياسية، كذلك امتدت يد الارهاب لتطال امن المياه في البحار والمحيطات، وظهر حديثاً مصطلح شاع بين طيات الكتب التي تتناول هذه المصطلحات جريمة جديدة اضيفت لاصناف جرائم الارهاب الذي اصبح هماً بشرياً لدى جميع الشعوب على اختلاف اصنافه، الا وهو الارهاب البحري، تضررت من جراء ارتكابه كجريمة ليس الدول التي تمتلك اقاليماً مائية فقط، وانما كل دول العالم لانه يطال وسائل النقل عبر الخلجان والبحار والمحيطات، فليس من دولة الا وتمتلك واسطة نقل مائية ترفع علماً، وان لم يكن فلها بضائع تحتاجها تنقلها بهذه الوسائط المائية.

يمثل اقتصاد الطاقة جزءً كبيراً من الاقتصاد العالمي، خصوصاً بالنسبة إلى الدول الكبرى وصناعاتها وشركاتها في العالم، إذ تشكل توقعات مستقبل الطاقة، وتغيير تكوين مصادرها ما بين الطاقات التقليدية والمتجددة والدول المنتجة لتلك الطاقات مستقبلاً احد اهم

الاسئلة الاقتصادية والسياسية؛ وذلك لان العالم ما زال حتى اليوم يواجه مشكلة الطاقة، ويّعدها من اهم التحديات التي تواجهه مستقبلاً.

ان مصادر الطاقة تُعدّ من اهم موضوعات التنافس ما بين الدول التي تسعى لتأمين حاجاتها، اذ ما زالت السيطرة على مصادر الطاقة هي احد محركات السيطرة على العالم، خاصة في ظل تسارع وتيرة الإنتاج.

يتعين اتخاذ عدة خطوات في هذا الصدد، أهمها تعزيز مفاهيم المسؤولية المشتركة، إلى جانب منصات المراقبة البحرية والقدرات على جمع معلومات السلامة البحرية فى المناطق ذات المخاطر العالية، بالإضافة إلى وخلق وعى مُشترك بالمجال البحرى من خلال تعزيز تبادل المعلومات، وذلك في إطار مواجهة تهديدات الأمن البحرى والتصدي لعواقبها الوخيمة.

يتطلب تحقيق الأمن البحري على المستوى الدولي تكاملاً وتعاوناً واسعاً بين أكبر عدد من الدول، وهو ما ظلّ مقتصراً على قدر من الإجماع ضمن المستوى القانوني، كما ظهر في الانضمام الواسع لاتفاقية العام 1988، إلا أنّ مثل هذا الإجماع لا يزال متعذراً على مستوى التعاون الأمني الذي يتطلب عمليات عسكريّة، وبالتالي ظلّ هناك قدر من القصور، خصوصاً مع تزايد التنافس والتوترات الدولية في البحار والمحيطات، وهو ما حاولت عدد من الدول والمنظمات الإقليمية تجاوزه، عبر تفعيل استراتيجياتها وتحالفاتها الخاصة لتحقيق الأمن البحري.

الاستنتاجات

1. أعتمد العالم الحديث على مخزون طاقي كبير لتغذية كل شيء من وسائل النقل إلى وسائل التواصل، وصولًا إلى أجهزة الأمن والصحة.
2. تلعب الطاقة دورًا هامًّا في الأمن القومي لأي بلد كوقود يغذي المحرك الاقتصادي. تعتمد بعض القطاعات على الطاقة أكثر من غيرها؛
3. تشمل الأخطار التي تهدد الأمن الطاقي حالة عدم الاستقرار السياسي لعدة دول منتجة للطاقة،
4. تتعرض موارد النفط للتقلبات غير الطبيعية الناتجة الارهاب البحري المتمثل بالهجمات الارهابية، والصراع بين الدول، أو مصالح المصدرين، أو استهداف

أشخاص غير تابعين للدولة لمخزون ووسائل نقل الموارد النفطية، يمنع مجال الطاقة من العمل بالشكل الصحيح في الدولة المصدرة.

5. ان الهجمات الإرهابية التي تستهدف المنشآت وخطوط الأنابيب والصهاريج والمصافي وحقول النفط شائعة إلى درجة أنها تصنف على أنها من «مخاطر المجال».
6. ان البنية التحتية لإنتاج الموارد النفطية معرضة بشدة للتخريب. من أسوأ مخاطر نقل النفط المرور من مضائق المحيطات الخمسة، كمضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران.
7. ظهرت تهديدات جديدة على الأمن الطاقي على شكل تنافس عالمي متزايد على موارد الطاقة بسبب تسارع خطى التحول الصناعي في بلدان كالهند والصين.

المقترحات

1. تخفيف الاعتماد على مصدر وحيد للطاقة المستوردة، وزيادة عدد الموردين، واستغلال الوقود الأحفوري المحلي أو مصادر الطاقات المتجددة، وتخفيض الطلب الكلي عبر إجراءات حفظ الطاقة.
2. الدخول في اتفاقيات دولية لتعزيز علاقات تجارة الطاقة بين الدول، كمعاهدة ميثاق الطاقة في أوروبا.
3. ان الاهتمام بالأخطار الأمنية التي تواجه الإجراءات طويلة الأمد لأمن مصادر النفط على تقليل التكاليف المستقبلية لاستيراد وتصدير الوقود من الدول وإليها دون داعٍ للقلق بشأن الأذى الذي يمكن أن يلحق بالبضائع المنقولة.
4. ان البترول أو «النفط الخام» أكثر مورد استخدامًا من الدول حول العالم بما فيها روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.
5. صبح أمن الطاقة قضية رئيسية لضمان أمن البترول الذي يُحصد.
6. ان حقول النفط في الشرق الاوسط اصبحت أهدافًا رئيسية للتخريب من قبل الهجمات الارهابية بسبب شدة اعتماد الدول على النفط.

المصادر والمراجع:

(1) حسام الدين الأحمد ، جرائم القرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية ، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠١٠، ص155

(2) محمد الحسيني مصيلحي ، الإرهاب مظاهره وأشكاله وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، المعهد العالي للقضاء ، الرياض ٢٠٠٥، ص 26-27.

(3) حسام الدين الأحمد ، مصدر سابق ، ص 33-34.

(4) الاتحاد الإفريقي ، الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام ٢٠٥٠، النسخة رقم ١٠٠/ ٢٠١٢، ص ١٣.

(5) حسام الدين الأحمد ، مصدر سابق ، ص 40-41.

(6) جمال عبد الرحمن يسن رستم ، أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة ، مجلة دراسات أفريقية، العدد 50، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم 2014، ص 65.

(7) حسام الدين الأحمد ، مصدر سابق ، ص 55-56.

(8) جمال عبد الرحمن يسن رستم ، مصدر سابق ، ص63.

(9) جريدة الاتحاد الاماراتية ، العدد 4811 الأحد 26 أغسطس ٢٠٠٧.

(10) رضا زين العابدين ، الاغتنام البحري "دراسة مقارنة في أثر تطبيقات الشرائع الانكلوسكسونية واللاتينية والعربية" ، مطابع السفير، الإسكندرية ١٩٧٩، ص48

(11) Major Fredrick Chew , Piracy, Maritime Terrorism and Regional interests , USA 2005, P.74

(12) التعريف متحصل عليه من هذا الرابط:-http://www.maritimeterrorism.com/2010/04/07/maritime-security.

(13) Akiva j. Lorenz , Al Qaeda's Maritime Threat, the definition of Maritime Terrorism, P 3-4،متحصل عليه من هذا الرابط:
https://wikileaks.org/gifiles/attach/8/8953_AlQaeda%20Maritime Threat.pdf

(14)نشأة الهلالي، الأمن الجماعي (سلسلة مفاهيم)، العدد(9)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،القاهرة،2005 ، ص7 .

(15) المصدر نفسه، ص12.

(16) رضا زين العابدين ، الاغتنام البحري "دراسة مقارنة في أثر تطبيقات الشرائع الانكلوسكسونية واللاتينية والعربية"، كصدر سبق ذكره، ص39.

(17) محمد موسى، وسائل الاتصال ودورها في حماية الأمن الفكري، مجلة الأمن والحياة، العدد 284، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص100.

(18) جفري مانكوف، امن الطاقة الأوراسي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص15 .

(19).Mickinsey ' Reducing US Greenhouse Gas Emission :How Much a t what Cost? (December2007)، p98.

(20) عبد الله نصرة، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق (دراسة في الأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي1981-2002)، ط1،المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص30.

(21) خديجة عرفة، أمن الطاقة، ط1، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2008، ص10.

(22) للمزيد ينظر: عدنان أمين ثعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2000، ص20.

(23) جان ه كاليكي، وديفيد ل.غولدن، الأمن والطاقة (نحو إستراتيجية سياسة خارجية جديدة)، ترجمة: حسام الدين، منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، دمشق ،2001، ص43.

(24) نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة (دراسة في الجغرافية السياسية)، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص 15.

(25) أمن الطاقة في الخليج (التحديات والآفاق)، مصدر سبق ذكره ، ص248.

(26) إياد عبد الكريم مجيد، أمن الطاقة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، حلقة نقاشية، العدد 111،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012 ، ص1 .

(27) مايكل رولي، حلف الناتو وأمن الطاقة، مجلة أراء الخليج، العدد 84، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، سبتمبر 2011،ص82.

(28) كوثر عباس الربيعي، أمن الطاقة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص6.

(29) عمر عبد العاطي، مأزق البحث عن الطاقة البديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد (175)،مؤسسة الأهرام للدراسات، القاهرة ، 2009، ص247 .

(30) يتر تير تزاكيان، إلف برميل في الثانية(نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة، ط1، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص270.

(31) جياكو مو لو تشياني، الطاقة ومتطلبات البيئة (العلاقة المتبادلة)،مجلة أراء الخليج ،العدد79،مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، ابريل 2011، ص 80 .

(32) يتر تير تزاكيان، إلف برميل في الثانية(نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص 276.

(33) حفري ما نكوف، امن الطاقة الأوراسي,ط1,مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبو ظبي ,2010. ص 10 .

(34) انس فيصل ألحجي، إبعاد امن الطاقة (المنافسة والتفاعل وتعزيز الأمن)، من كتاب أمن الطاقة التحديات والآفاق، مصدر سبق ذكره، ص 246.

(35) للمزيد ينظر: أيان رتليدج، العطش الى النفط، ترجمة: مازن الجندي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 220.

(36) مشروع خط أنابيب النفط عبر الجزيرة العربية، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 2007، ص 8.

(37) نيكول ستراكة، «الجهاد الاقتصادي: تحد أمني لإمدادات الطاقة العالمية، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 2007، ص 27.

(38) فيريال ليغاري، اشبكة خطوط أنابيب الطاقة الخليجية - الآسيوية المقترحة: الدلالات الأمنية، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 2007، ص 16-17.

(39) Murad Babal Al-Shishani, Al Qaeda & Oil Facilities In The Midst of The Global Economic Crisis,»> Journal of Energy Security, 23/4/2009, Available at: http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=190:al-qaeda-samp-oilfacilities-in-the-midst-of-the-global-economic-crisis&catid=94:0409content&Itemid

(40) Al-Shishani, «Al Qaeda & Oil Facilities in The Midst of the Global Economic Crisis».79

(41) Richard Farrell, Maritime Terrorism: Focusing on the Probable, Naval War College Review, Volume 60, Issue 3 (Summer 2007), pp. 48-49.

(42)Dr Donna J. Nincic, The Challenge of Maritime Terrorism: Threat Identification, WMD and regime response, Journal of Strategic Studies, Volume 28, Issue 4 (2005), p.623.

(43) Ibid.

(44)Dr donna j. op.cit, p.624.

(45) Chia-yi Lee, Oil and Terrorism: Uncovering the Mechanisms, Journal of Conflict Resolution, Volume 62, Issue 5 (2018), pp. 903-928.

(46) Michael D. Greenberg et al. Op.Cit. pp. 94-95.

(47)Michael D. Greenberg et al. Maritime Terrorism: Risk and Liability, (RAND Corporation, 2006), pp. 15-18.

(48) Ibid. pp. 73, 74, 80, 81.

(49) Ibid. pp. 112, 113, 114, 118, 120, 124.

(50) Michael Richardson, A Time Bomb for Global Trade: Maritime Related Terrorism in an Age of Weapons of Mass Destruction, (S`ngapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2004), pp. 5, 18, 50, 51.

(51) Victor Asal and Justin V. Hastings, When Terrorism goes to Sea: Terrorist Organizations and the Move to Maritime Targets, Terrorism and Political Violence, Volume 27, Issue 4 (2015), pp. 722-724.